

القول - واختلاف العرب في إعماله

معظم العرب يُجْري ما بعد «القول» على الحكاية، مع ما يتعلق بذلك من أحكام إلا أن القول قد يُضْمَن معنى الظن، وحينئذ فإن للعرب في إجراءاته مجرى الظن مذهبين:

أحدهما: وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجري مجراه إلا بشروط:

- ١- أن يكون بلفظ المضارع عند بعضهم.
 - ٢- وأن يكون هذا المضارع للحال لا للاستقبال، ذكره ابن مالك، وأنكره أبو حيان وقال: لم يذكره غيره.
 - ٣- وأن يكون للمخاطب عند غير ابن جعفر.
 - ٤- أن يلي استفهاماً.
 - ٥- ألا يكون مفصلاً بفاصل أجنبي غير الظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل، وعليه سيبويه والأخفش فقط.
- وقد شرط السهيلي أيضاً ألا يُعَدَّى الفعل باللام نحو: أقول: لزيد عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب، وهو قول مسموع.. حكى الكسائي: أقول للعميان عقلاً، أى أنظن، وجوز الكوفيون: إعمال فعل الأمر بتلك الشروط. وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع ومما اجتمعت فيه تلك الشروط قولك: أقول زيداً ذاهباً، ومتى تقول زيداً منطلقاً، وأقول عمراً ذاهباً، وأكل يوم عمراً منطلقاً.

قال الكميت:

أَجْهَالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ(*)

(*) البيت نسب إلى الكميت بن زيد الأسدي. والجهال: جمع جاهل.

والمتجاهل: الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل. وبني لؤي: يريد بهم قريشاً. الشاهد فيه: فصل همزة الاستفهام من تقول بمفعوله الثاني.

وقال الشاعر:

أَبْعَدَ بَعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوَمًا (*)

وقال عمرو بن معدى كرب:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ كَاهِلِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ (**)

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدَوْنَكَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا (***)

وقال الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمًا (****)

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز لا واجب .

إذ تجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل نحو:

(*) البيت لم ينسب إلى أحد .

والشمل: الأمر يقال: جمع الله شملهم أي ما تفرق من أمرهم، وفرق شملهم: أي ما اجتمع من أمرهم. ومحتوماً: من حتم عليه الأمر: أي أوجب عليه جزمًا . وقد أعمل الشاعر تقول مرتين . الأولى أعملها مفصولة من الاستفهام بالظرف . والثانية متصلة بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكاني .

(**) البيت نسب لعمرو بن معدى كرب . وقد رأيت في الديوان ٥٥ .

والعائق: موضع الرداء . وكرت فرت للجولان . ويروى كاهلي مكان عاتقي: وهو مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى فيه ست فقر . . والمعنى: بأي حجة أحمل السلاح إذا لم أبل في الحرب، ولم أستعمله في وقته .

قال المرزوقي في شرح الديوان: يروى بفتح الحاء وضمها -يعني في الرمح- فإذا نصبت فلأنك جعلت تقول في معنى الظن، وإذا رفعت الرمح فالقول متروك على بابه، والرمح يرتفع على الابتداء .

(***) البيت من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة يشيع فيها طائفة بنت محمد بن الأشعث الديوان ٤٣٤ . . والرحيل الارتحال ومفارقة الديار والأحبة . دون بعد غد: أي قبل بعد الغد فأما اليوم وأما غدًا . والاجتماع: ضد التفرق .

والشاهد: نصب القول لما بعده .

(****) البيت من أرجوزة لهذبة بن الحشرم يعرض فيها بأخت زياد بن زيد .

والقصة مشهورة . والقلص: يراد به الناقة . والرواسما: جمع راسمة من الناقة إذا أثرت في الأرض . والشاهد فيه: إجراء القول مجرى الظن ونصب جزأي الجملة الاسمية بعده .

أُتَقُولُ: زيد منطلق^(١).

ثانيهما- وهو مذهب أناس من العرب يوثق بعرييتهم وهم بنو سليم حيث يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، وبدون شروط.

واختلف النحاة حينئذ:

هل يعمل به هؤلاء القوم باقياً على معناه، أو يعملونه حتى يضمنون معنى القول؟ على قولين: اختار ثانيهما ابن جني.

وإلى القول الأول ذهب الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله:

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا - هَذَا - وَرَبُّ الْكَعْبَةِ - اسْرَأَيْنَا(*)

إذ ليس المعنى على ظننت^(٢).

وينبني على هذا: أننا إذا قلنا: قلت: أن زيدا ذاهب، فجميع العرب تكسر همزة «إن» إلا بني سليم فإنهم يفتحونها لإجرائهم القول مجرى الظن، كما هو معروف في لغتهم.

(١) شرح المفصل ٧: ٧٨ وما بعدها. الكتاب ١: ٦٢، شرح الكافية ٢٨٩، الهمع ١: ١٥٧.

(٢) الهمع ١: ١٥٧.

(*) هذا البيت لم يعرف قائله. وفطينا: أى حاذقاً، واسرائينا: لغة في إسرائيل. قيل: إنه بدل اسم ملك. والشاهد فيه: كالذى قبله.